

سياسة الإصلاح والتحديث في عهد الرئيس فؤاد شهاب وآثارها على الوضع الداخلي اللبناني اقتصادياً واجتماعياً (1958-1964)

سفيان أبو خضر¹، الاستاذ الدكتور محمد القوزي²، الأستاذ الدكتور خالد الجندي³

كلية الآداب والعلوم الانسانية-جامعة بيروت العربية/لبنان^{1&2&3}

استلام البحث: 15-06-2026 مراجعة البحث: 18-07-2026 قبول البحث: 10-08-2026

الملخص

يتناول هذا البحث العناوين العريضة لسياسة الرئيس فؤاد شهاب الداخلية بعد توليه رئاسة الجمهورية اللبنانية في العام 1958م، وذلك بعد أن فشلت كل محاولات الرئيس شمعون للتمديد لنفسه مما أشعل ثورة في البلاد، ودفع من هم أهل الحلّ لترشيح قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب لتولي رئاسة الجمهورية. يبيّن البحث الخطوط الإصلاحية التي اتبعها الرئيس شهاب في نهج الرئاسة، والتي أسهمت في ارساء الهدوء الشعبي والسياسي بعد العواصف السياسية والمناخات المعكّرة التي ضربت البلاد في الفترة التي سبقتها وأدخلت لبنان في دوامات تجاذب سياسية وأتون صراعات كان بالامكان تجنبها. كما يبرز الإصلاح الشامل الذي طال كل مرافق الدولة على الصّعد كافة من السياسية للاجتماعية للأمنية فالاقتصادية، وما يمكن قوله أنّ القليلة التي اعتلى بها الرئيس شهاب سدة الرئاسة كانت تهدف لوضع البلاد على سكة الاستقرار ومنع التخاصم الداخلي وهو ما نجح فعلياً في تحقيقه خلال النصف الأول من عهده الرئاسي.

الكلمات المفتاحية: لبنان - رئاسة الجمهورية - فؤاد شهاب - الإصلاح - بعثة ايرفيد - مجلس الخدمة المدنية - قانون الانتخاب - الانماء.

Abstract:

This research addresses the broad outlines of President Fouad Chehab's domestic policy after he assumed the presidency of Lebanon in 1958, following the failure of President Chamoun's attempts to extend his term, which sparked a revolution in the country and led the eligible figures to nominate the Lebanese Army Commander, General Fouad Chehab, for the presidency.

The study highlights the reformist measures adopted by President Chehab in his presidential approach, which contributed to establishing popular and political calm after the political storms and tense environment that hit the country during the preceding period, putting Lebanon in a cycle of political conflicts and crises that could have been avoided.

It also emphasizes the comprehensive reforms that affected all state institutions across political, social, security, and economic levels. It can be said that the few initiatives President Chehab implemented aimed to put the country on the path of stability and prevent internal disputes, which he successfully achieved during the first half of his presidential term.

Keywords : Lebanon - Presidency - Fouad Chehab - Reform - UNIFIL mission - Civil Service Council - Election law - Development.

المقدمة:

شهد العام 1958م ثورة لبنانية داخلية دموية راح ضحيتها الآلاف، والتي لم تأت من عبث أو فراغ بل هي نتج احتقان شعبي وسياسي داخلي نتيجة التجاذبات السياسية التي كانت تشهدها البلاد منذ مرحلة الاستقلال وحتى نهاية حكم الرئيس كميل شمعون.

كانت ثورة ال1958، نقطة تحول تاريخية ومنعطف تاريخي مفصلي خطير في تاريخ الدولة اللبنانية، لأنها كانت أشبه بحرب أهلية مصغرة، ولم يدرك اللبنانيون معنى ذلك الا بعد 15 سنة من اندلاعها، حينما شهدت

البلاد آنذاك الحرب الأهلية الحقيقية، على أية حال كانت ثورة 1958 قد أطلقتها المعارضة مرفقةً بإضراب شامل وعام، لتحقيق المطالب ورفض التمديد، وإثبات نفسها في الساحات السياسية اللبنانية، سيما وأنّ الرئيس شمعون وحكومات العهد كانت تتصرف بشكل أحادي، غيره آبه للمعارضة ولا لحجمها السياسي وثقلها الشعبي.

انتهت الثورة بعد التدخل الأجنبي في لبنان، لا سيما الإنزال الذي قامت به وحدات من المشاة البحرية الأمريكية في بيروت من أجل حماية الرئيس والعهد، وليس من أجل حماية لبنان كاملاً، وقد استطاع الرئيس شمعون إستكمال عهده وولايته حتى اللحظة الأخيرة متمسكاً بمهامه كرئيس للجمهورية اللبنانية، حيث لم يرضخ لمطلب المعارضة الأساسي الذي كان يطالبه بتقديم استقالته.

بعد انتهاء ولاية الرئيس كميل شمعون، كان لا بدّ لمن يملك مفاتيح الحلّ في لبنان والذين يملكون كلمة السر فيه سواء المعارضة أو أزام السلطة، أن يتدخلوا من أجل وقف نزيف الدم وتجده بعيداً انتهائه، فتمّ الاتفاق على اسم قائد الجيش اللبناني آنذاك اللواء فؤاد شهاب، من أجل اختياره رئيساً للجمهورية، وقد حصل ذلك بالفعل بالرغم من تهرب شهاب عدّة مرات من تلك المهمة، إلّا أنّه رضخ في نهاية المطاف للضغط الداخلي والخارجي باستلامه المهمة، و في 23 سبتمبر (أيلول) 1958م تمّ انتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية.

اشكالية البحث:

إن هذا البحث يعالج عنواناً رئيسياً يتضمن سياسة الإصلاح والتحديث في عهد الرئيس فؤاد شهاب، ويتطرق إلى تسليط الضوء على المناخ السياسي العام المحلي والدولي والذي استطاع الرئيس شهاب استثماره من أجل المضي قدماً في سياسة داخلية متوازنة من جميع الاتجاهات، ولذلك ترسم اشكالية البحث على الشكل التالي:

ما هي أبرز النقاط التي اتبعها الرئيس فؤاد شهاب في سياسته الإصلاحية ؟ وكيف كان تأثيرها على الداخل

اللبناني؟

ويتفرع من الاشكالية الأساس عدّة أسئلة فرعية تساهم في كشف النقاب عن ملامح الموضوع وهي:

- كيف تمّ وصول الرئيس شهاب إلى سدّة الرئاسة؟

- ما هي أبرز الظروف المحلية والدولية التي استطاع الرئيس شهاب استثمارها في سياسته الإصلاحية؟

- ما هي أبرز الإصلاحات على الصعيد القانوني والسياسي؟

- ما هي أبرز الإصلاحات على الصعيد الإداري والاجتماعي؟

مواد البحث وطرائقه:

يعتمد البحث على مزيج من المصادر الأولية والثانوية لضمان التكامل بين المعطى الوثائقي والتحليل الأكاديمي وتشمل المصادر الأولية: محاضر مجلس النواب والجريدة الرسمية اللبنانية والصحف اللبنانية المعاصرة للمرحلة (1964-1985)، أما المصادر الثانوية فتشمل الدراسات الأكاديمية التاريخية المتخصصة بتاريخ لبنان الحديث والمعاصر، وكتب لمتخصصين عاشوا المرحلة وأرادوا توثيقها على شكل كتاب يحمل سيرة ذاتية.

يهدف هذا التنوع في المواد إلى تحقيق المقارنة والتحقق المتقاطع CROSS-VERIFICATION بين الروايات المختلفة والحدّ من الانحياز الأحادي للمصدر.

طرائق البحث:

يعتمد البحث على منهج تاريخي تحليلي يقوم على:

1. تتبع التطور الزمني للتحوّل الداخلي والدولي فيما خصّ الشأن اللبناني خلال العام 1958م.
 2. تحليل المواقف الدولية والمحلية من الناحية السياسية وماتقتضيه المصلحة الدولية للقوى التي لها كلمة فصل في الشأن اللبناني.
 3. تحليل المنعطف السياسي في عهد الرئيس شهاب وما ترافق ذلك من مباركة ودعم محلي وعربي ودولي دعماً للعهد الرئاسي لا سيما بعد المنعطف الخطير الذي عصف بالبلاد وكان أن يعيد الحسابات السياسية لنقطة الصفر.
 4. وضع السياسة الاصلاحية للرئيس شهاب في سياقها التقاربي مع فكر اصلاحي قائم على جعل المساواة حجر أساس في بقاء واستمرار الكيان اللبناني الجديد وجميع أبنائه تحت سقف الدولة وبحضنها.
- إن هذه المقاربة التاريخية تسعى إلى تجاوز السرد الوصفي للأحداث بل تتعداها إلى تفسير وتحليل وربط السياق التاريخي وبالتالي الوصول لاستنتاج علمي بحت بعيداً عن التحيز والتمييز.

المناقشة:

تظهر نتائج البحث أنّ سياسة الرئيس فؤاد شهاب وإن لم تكن تلقى بقبول كافة أطراف الشعب اللبناني والأقرباء السياسيين إلا أنها كانت تسير وفق منهج محايد وعلى مسافة واحدة من جميع اللبنانيين، حيث اتبع نهجاً اصلياً مستقيماً من غطاء محلي بالأكثرية لا سيما وأنّ المسلمون آنذاك قد أعربوا عن فرحتهم بانتخابه رئيساً للبلاد، وكذلك غطاءً عربياً دولياً، بحيث أنّ انتخابه جاء نتيجة تفاهم مصري أمريكي لنزع فتيل الحرب الأهلية التي كانت البلاد تتجرّ لها.

إضافة لذلك تظهر نتائج البحث أنّ الرئيس شهاب أتى للسلطة حاملاً جملة من الإصلاحات التي طالت جميع مرافق الدولة، تضمنت تلك الإصلاحات المرافق السياسية والإدارية والاجتماعية وقد طالت جميع المناطق اللبنانية دون استثناء، ويمكن القول أنّه على مدى سنوات وعهدين بعد الاستقلال لم يقيم رئيس جمهورية بما قام به الرئيس شهاب وهو ما أرى بظلاله على الرأي العام اللبناني سواء من مؤيدين وخصوم وساهم في تهدئة الأجواء والمشاحنات بين اللبنانيين.

علاوة على ذلك، اقتضت السياسة الداخلية للرئيس فؤاد شهاب على اتباع منهج مغاير لسلفه مستقيماً من الأحداث التي جرت للعمل على تصحيح الأخطاء وتصويب البوصلة نحو الاستقرار وفرض الأمن، لذلك استطاع أن يرضي جميع الخصوم السياسيين في البلاد من خلال حنكته وإدراكه لحجم التمثيل السياسي والشعبي لهم، ومن خلال إشراكهم في الحكومات التي تشكلت في عهده.

أولاً: انتهاء ثورة 1985، و وصول اللواء فؤاد شهاب إلى سدة الرئاسة

أ- نهاية الثورة:

لا شكّ ان الرئيس شمعون لم يقف موقف المشاهد تجاه ما تشهده البلاد من ثورة عارمة امتدت إلى غالبية المناطق اللبنانية، حيث عمدَ لطلب الحماية الأجنبية من الولايات المتحدة الأمريكية بموجب الاتفاق أو مبدأً ايزنهاور الذي وقعه مع الإدارة الأمريكية، وقد وجد العراق في هذا الطلب أمراً مشروعاً وفيه وضع حد للتمدد الشيوعي سيما وأن اصابع الاتهام كانت تتوجه إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر تتهمه بالتحريض على هذه الثورة وتمويل المعارضة من أجل إسقاط حكم الرئيس شمعون وبالتالي في الباطن مواجهة المعسكر الغربي الذي تقوده أمريكا، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت خطة للتدخل في لبنان وجعل القوات

الأمريكية تهبط على السواحل اللبنانية بناءً على طلب كميل شمعون لحماية لبنان من الخطر الشيوعي، ليكمل الرئيس شمعون ولايته حتى انتهاء آخر لحظات عهده تحت الحماية الأمريكية والدول الغربية، ثم يغادر القصر الجمهوري ويخلفه في الحكم اللواء فؤاد شهاب الذي جاء للرئاسة نتيجة اتفاق عربي-أمريكي لتجنيب لبنان مزيداً من الصراعات والقتال، لتنتهي الثورة التي اتخذت طابعاً دموياً لعدة أيام في البلاد وفق قاعدة محايدة بين جميع الأفرقاء السياسيين في الدولة ومعادلة : "لا غالب ولا مغلوب" (الدوداني، بلا تاريخ نشر، الصفحات 276-277-278).

ب- الاتفاق على اسم الرئيس فؤاد شهاب:

وفي التفاصيل أنّ الولايات المتحدة لم تقدر على التدخل أكثر في الشأن اللبناني لا سيما وأنّ المعارضة تطالب بانتخاب رئيس جديد وترفض التجديد للرئيس شمعون، لذلك كانت مواقفها حيال هذا الطلب أنها تقف على الحياد، وقد جاء المبعوث الأمريكي إلى بيروت بعدما قامت قواته بانزال عسكري، فاجتمع بالرئيس شمعون ثمّ برئيس الحكومة، ومن ثمّ اجتمع بعدد من زعماء المعارضة، على سبيل العمل من أجل التوصل إلى اتفاق يرضي جميع اللبنانيين (الجسر، بلا تاريخ نشر، الصفحات 40-41)، وقد أبدى المبعوث الأمريكي والذي كان اسمه "روبرت مورفي" آراءه التي تفيد بأنّ للأزمة اللبنانية أسباباً داخلية ولبنانية بحتة، ويجب العمل على إزالتها، وتبدأ الخطوة الأولى في إزالة العوائق حينما يتفق اللبنانيون على اسم محايد لرئاسة الجمهورية، كذلك اجتمع الموفد الأمريكي بالقوة الثالثة والتي تعتبر على الحياد في لبنان، فلا هي تؤيد الرئيس شمعون والعهد ولا هي تؤيد المعارضة، وقد أفضى الاجتماع مع القوى الحياضية في الدولة إلى انبثاق اسم اللواء فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية اللبنانية، في الوقت الذي أعلنت المعارضة فيه عن قبولها بانتخاب أي رئيس للدولة قبيل انتهاء عهد الرئيس شمعون وانسحاب القوات الأمريكية من البلاد، ولذلك بدأت الدائرة تضيق أكثر فأكثر حول اللواء شهاب الذي بدأت حظوظه وأسهمه الرئاسية ترتفع أكثر فأكثر (الجسر، بلا تاريخ نشر، صفحة 41).

كذلك الأمر بالنسب لباقي القيادات السياسية، فقد اجتمع المبعوث الأمريكي بقيادات موالية للرئيس وأخرى معارضة له، وقد أكد الطرفان على دعم استقلال لبنان وتجنبيه أتون الصراعات السياسية والدخول في متاهات مظلمة لها عواقب وخيمة على الجميع، وفي السياق نفسه هدد الوفد الأمريكي بانسحاب القوات الأمريكية من لبنان إذا رفض شمعون الانتخابات الرئاسية، وفي مقابل ذلك تم ابلاغ المعارضة ان القوة العسكرية الأمريكية

ستسحب من لبنان فور عودة الأمن والسلام والاستقرار للبلاد، ويُعيد انتخاب رئيس جديد للبلاد، وقد انصبت جهود المقربين من الرئيس والموالين له على تعزيز مواقعهم ومراكزهم، حينما أدركوا أنه لا مناص من انتخاب رئيس جديد للبلاد وأن ورقة الرئيس شمعون قد بدأت تتهاوى نحو السقوط، وكان الرئيس شمعون قد أصدر رخصة للحزب القومي بعد أن تمّ حظره في العام 1949، وكذلك الأمر أسس لنفسه وللموالين له حزباً تمت تسميته " حزب الوطنيين الأحرار"، وقد نشطت الأحزاب بهدف الدخول إلى الحكومة الجديدة والحصول على مقاعد وزارية فيها (عبوشي، بلا تاريخ نشر، الصفحات 187-188-189).

على أية حال برزت نتائج الزيارات الدولية إلى خلاصة وحيدة وهي الاتفاق على اسم اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، وقد رحبت أقطاب المعارضة بهذا القرار والتوجه، فيما تزمّر أنصار الرئيس شمعون من هذه النتائج ولم يرضوا بها، وكان اسم الرئيس شهاب قد توافق عليه بالأغلبية، ولا شك أن وجود الأسطول السادس للقوات الأمريكية على شواطئ بيروت كان له الدور الكبير في حل الأزمة والتسوية في نهاية المطاف (الجسر، بلا تاريخ نشر، صفحة 41).

وفي دراسة للواقع الميداني الذي يتعلّق بترشيح اللواء فؤاد شهاب، لا بدّ من الرجوع قليلاً للعام 1958 حينما اندلعت ثورة عارمة في البلاد، فقد كان بمقدوره حسم المعركة عسكرياً لصالح الرئيس شمعون، لكن قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب، أثر إبعاد الجيش قدر المستطاع عن الصراع الداخلي، على الرغم من الأوامر المباشرة التي أصدرها الرئيس شمعون إليه بالتصدي للمعارضة، وبالتالي فإنّ قرار شهاب بعدم زجّ الجيش اللبناني في الصراعات الداخلية اللبنانية، جعل منه محطّ ثقةٍ لدى الجميع، ونال بتصرفاته إعجاب الجانب الأمريكي والعربي لا سيما جمال عبد الناصر، لذلك تمّ طرحه كرئيس توافقي للجمهورية اللبنانية، انطلاقاً من رؤيته المستقبلية التي ترجمها على أرض الواقع، والتي تتلخّص في اعتدال مواقفه ورؤيته الوطنية السليمة، وهو ما يمكّنه من المحافظة على وحدة الساحة اللبنانية بشقيها السياسي والأمني (ناصر، 2008، الصفحات 213-214).

لم يتلقّف اللواء فؤاد شهاب موقف ترشيحه بالقبول، بل لم يكن يريد زجّ نفسه في الحياة السياسية التي كان يراها معقّدة في بداية الأمر، لكن فيما بعد اقتنع أنّ دوره يكمن في الحفاظ على الوحدة اللبنانية، والحوّل دون

وصول البلد إلى الإنهيار الشامل، وهكذا جاءت موافقته على الترشّح لمنصب الرئاسة الأولى في لبنان تلبيةً لمواقف ورغبة العديد من القيادات المسيحية والاسلامية على حدٍ سواء، كما إنّ موافقته كانت تطلّعاً منه لحماية لبنان من الحالة الاستثنائية التي كانت بلاد الشرق تتخبط فيها، وبالتالي أراد الحفاظ على لبنان ومنعه من الدخول في مصير مجهول (سالم، دون تاريخ النشر، صفحة 405).

وفي 31 تموز 1958، اجتمع مجلس النواب بعد انقطاع دام لثلاثة أشهر بسبب الأحداث الدموية التي شهدتها البلاد، حيث ترأس الجلسة عادل عسيران، وقد حضرها 56 نائباً من أصل 66، وتغيّب عشرة نواب عن الجلسة، معظمهم من المؤيدين لخط الرئيس كميل شمعون الرئاسي، وقد شهد المجلس منافسة رئاسية بين اللواء فؤاد شهاب والعميد ريمون إدّة، ولكن أيّ من المرشحين لم يحصل على النسبة المطلوبة للفوز، وهي الثلث من أصوات النواب، فأعيد الانتخاب لدورة ثانية، حيث حصل اللواء فؤاد شهاب على 48 صوتاً من أصل 56، فيما حصل العميد ريمون إدّة على 7 أصوات، وكانت هناك ورقة بيضاء، فأعلن رئيس المجلس النيابي فوز اللواء فؤاد شهاب برئاسة الجمهورية اللبنانية بالأكثرية النيابية المطلقة (محاضر مجلس النواب، 1958).

وفي 23 أيلول من العام 1958، تمّ انعقاد الجلسة التشريعية للمجلس النيابي اللبناني، من أجل اليمين الدستورية التي سيحلفها الرئيس الجديد اللواء فؤاد شهاب، والتي تتضمن حفظ الوطن وسلامة اراضيه، وهي من المناقب التي تمتع بها الرئيس شهاب وحفظ سلامة الدولة من خلال موقعه قائداً للجيش اللبناني (<https://www.presidency.gov.lb>، بلا تاريخ).

ويبدو أنّ مشهد انتخاب اللواء شهاب رئيساً للجمهورية قد عبّر في طياته عن مشاعر الإنقسام بين الطوائف اللبنانية، الذي ترجم الإنقسام السياسي، فالمناطق الاسلامية قد رحّبت بهذا الحدث عبر إظهارها الفرح والابتهاج من خلال الاحتفالات وإطلاق الرصاص في الهواء، ورفع لافتات التأييد في الطرقات والشوارع، في حين لم تكن المناطق المسيحية راضية عن هذا الانتخاب لا سيما في منطقة كسروان، حيث عمّت مظاهر الحزن وعدم الرضا، وكان الاستياء مسيطراً على الجو العام، وعبرت أصوات أجراس الكنائس في بيروت وفي العديد من القرى المسيحية عن هذا الاستياء (سالم، دون تاريخ النشر، صفحة 403).

ثانياً: سياسة الإصلاح والتحديث وآثارها على الوضع الداخلي اللبناني اقتصادياً واجتماعياً

أ- سياسة الرئيس فؤاد شهاب الداخلية.

كان وصول اللواء فؤاد شهاب إلى سدة الرئاسة اللبنانية قد شكّل صدمةً إيجابيةً بالنسبة للشارع الداخلي اللبناني، حيث أعقبه هدوء في العواصف السياسية وانفراج أمني كبير على مستوى الساحة الداخلية، فقد بدأت الأمور تعود تدريجياً إلى وضعها الطبيعي لا سيما في المناطق التي كانت تشهد غليان وفورة شعبية خاصة في مدينتي بيروت وطرابلس اللتان كانتا معقلاً للثوار وللاحتفاج الشعبية، وقد تزامن الهدوء الأمني مع موافقة جميع الكتل السياسية على ضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة الأولى للعهد الجديد، كما اتفقت جميع القوى على ضرورة إنهاء الأزمة السياسية والأمنية والنهوض بالبلد من جديد (النهار، 1958).

في أيلول عام 1958، تسلّم الرئيس فؤاد شهاب مهامه الرسمية والدستورية كرئيس للجمهورية اللبنانية، حيث قام بأداء القسم الدستوري في مجلس النواب، ثمّ بعد ذلك ألقى خطاب القسم، الذي حمل بين جوانبه معالم السياسة الداخلية والخارجية للدولة اللبنانية، والأسس التي سوف تقود إلى حلّ نهائي للأزمة ووضع حدّ للصراعات الداخلية، وأبرز ما جاء في خطابه: "إنّ إقرار الأمن وحكم الدولة في جميع المناطق اللبنانية، ونزع السلاح من أيدي اللبنانيين كافة دون تمييز وبلا هوادة، وإعادة النشاط إلى الاقتصاد اللبناني، وبناء ما تخرّب من مرافق البلاد ومعالمها، وإزالة التوتر في العلاقات بين لبنان وبعض شقيقاته العربيات ولا سيما تلك التي تجاوره، وفوق هذا كلّه تحقيق انسحاب القوات الأجنبية عن أرض الوطن بأسرع وقت، إنّما هي القضايا المحليّة التي يتطلّب حلّها تصميم المسؤولين الكامل وحزمهم الأوفى، وغايتهم الدائمة". (محاضر مجلس النواب، 1958).

بعد مرور عدّة أيام على تسلّمه الرئاسة الأولى بدأ الرئيس فؤاد شهاب بالعمل السياسي وفق صلاحياته الدستورية، حيث أوّزر إلى رشيد كرامي زعيم مدينة طرابلس بتشكيل الحكومة الأولى في عهده (بو لحد، 1966، صفحة 350)، فاستطاع تشكيل الحكومة التي ضمّت ثمانية وزراء ضمناً رئيس الحكومة، أمّا الوزراء فهم: فيليب تقلا، شارل الحلو، محمد صفّي الدين، يوسف السودا، رفيق نجبا، فريد طراد، فؤاد النجار (الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، 1958)، وقد حملت تلك الحكومة شعار "لا غالب ولا مغلوب" (العمل، 1958).

وبُعِيدَ إعلان الرئيس كرامي أن حكومته بدأت بقطاف الثمار وتحقيق إنجازات النصر، لم يلقَ هذا الرأي صدًى إيجابياً داخل الأوساط المسيحية، على وجه الخصوص من قبل السياسيين المؤيدين للرئيس كميل شمعون (الجسر، فؤاد شهاب ذلك المجهول، 1988، صفحة 48)، وكادت تلك الآراء والتوجهات أن تُشعل فتيل الفتنة من جديد داخل الدولة اللبنانية، والتي بدأت بالفعل، عقبَ إعلان بعض الأحزاب المعارضة لا سيما حزب الكتائب الإضراب والعصيان، وقد أدركَ الرئيس شهاب أنَّ الأمور تسير وفق منحى خطير هدفه ضرب السلم الأهلي من جديد، لذلك كان عليه التدخل فوراً من أجل إخماد نار الفتنة، فجاء مسعاهُ التوافقي الذي قام به ليُترجَمَ على أرض الواقع، حيث تمَّ تأليف حكومة رابعة جديدة، برئاسة رشيد كرامي من جديد، ولكن هذه المرةَ بعضوية الحاج حسين العويني، والعميد ريمون إدّة، بالإضافة إلى بيار الجميل (محاضر مجلس النواب، 1958)، وهكذا استطاع الرئيس شهاب تجنب البلاد من جديد شرَّ الاقتتال والتناحر، وقد جاءت تلك الحكومة متوازية في التمثيل بين المسلمين والمسيحيين، فعادت الحياة اللبنانية إلى طبيعتها وتمت إزالة المتاريس من الشوارع.

ب- إصلاحات الرئيس شهاب السياسية

بعد أن استتبَّ الوضع الأمني في الأشهر الأولى من عهد الرئيس فؤاد شهاب، كان لا بدَّ من التطلّع إلى القيام بعدة إصلاحات سياسية، فضلاً عن بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، وهي المرحلة الثانية من خطاب القسم والتي وعدَ الرئيس شهاب بتنفيذها، فبعد نجاح الحكومة في مهامها بفرض الأمن والاستقرار في لبنان، بدأت أولى الإصلاحات تظهر من خلال تعيين ثلاثة ضبّاط مقرّبين من الرئيس شهاب في المراكز الأمنية الرئيسية، في قيادة قوى الأمن الداخلي وقيادة الشرطة وقيادة الأمن العام، بالإضافة إلى بعض التعيينات للموظّفين داخل القصر الجمهوري (ناصر، 2008، الصفحات 51-52).

ومن ضمن الإصلاحات السياسية التي قام بها الرئيس شهاب، إقامة العدل والتوازن الطائفي السياسي، لا سيما في توزيع الحقائق الوزارية والتمثيل النيابي، فضلاً عن باقي الوظائف الإدارية في الدولة، وكان يهدف الرئيس فؤاد شهاب إلى الوصول للوحدة الوطنية المطلقة، والتي تقوم على مبدأ المواطنة والعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى القيام بتنمية شاملة ومتوازنة، بحيثُ تسمح فيما بعد بإلغاء النظام الطائفي في لبنان، وتحرير جميع الإدارات العامة في الدولة من أفخاخ الطائفية والزبائنية السياسية (كفوري، 2012، صفحة 228).

ج-وضع قانون جديد للإنتخابات النيابية(قانون الستين)

بلا شك، فإنّ الخطوات الإصلاحية التي قام بها الرئيس فؤاد شهاب، كانت بمثابة انقلاب ناعم على ما كان من عهد سلفه الرئيس كميل شمعون، حيث تجلّت مظار التغيير بتعديل قانون الانتخابات النيابية، الذي تمّ وضعه في عهد الرئيس شمعون، حيث كان له تداعيات خطيرة على الساحة السياسية اللبنانية، كما أدّى إلى مقاطعة عدد كبير من النواب المسلمين للجلسة النيابية، فجاء التعديل في عهد الرئيس شهاب ليزيد عدد نواب المجلس من 66 نائباً إلى 99 نائباً (الجريدة الرسمية العدد 18، 1960).

ساهم قانون الانتخاب الجديد بتحقيق التوازن بين الطوائف، كما حرص الرئيس شهاب على تحقيق عملية انتخاب شفافة، وقد قسّم المناطق والمحافظات إلى عدّة دوائر، وقد حرص على انتخاب جميع الطوائف لجميع النواب ضمن الدائرة الواحدة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤمن الاعتدال السياسي، ويجبر المرشحين إلى اعتماد خطاب سياسي معتدل، ووفق القانون الجديد وصل إلى المجلس النيابي عدد من الشخصيات والوجوه الجديدة للمرة الأولى، حيث اعتبرت تلك الانتخابات هي الأفضل في تاريخ لبنان الحديث (غندور، 1992، الصفحات 410-411).

لم يحقق الرئيس شهاب كامل طموحاته من انتخابات لبنان عام 1960م، حيث حصل فريقه السياسي على 53 نائباً، غير أنّ الطموح كان أكبر، حيث كان يأمل أن تنتج هذه الانتخابات طبقة سياسية جديدة، بكامل عدد النواب، وأن يكون لها دور فعال في التنمية الاجتماعية وبناء مؤسسات الدولة (ناصر، 2008، الصفحات 424-425)، وعلى صعيد الحكومات وتشكيلها وتكليف رؤوساءها، فقد حرص الرئيس شهاب على التعاون الكامل مع الزعامات والقيادات الاسلامية التقليدية، خاصة تلك التي كانت تعتبر بمثابة صمام الأمان للاستقرار السياسي الداخلي في البلاد، فكان ينتقي الشخصيات التي لا يمكن أن تسبب جدلاً، والتي يمكن أن تحظى بأكبر دعم سنّي ممكن، أمثال رشيد كرامي وصائب سلام وحسين العويني (هانف، 1993، صفحة 156).

د-الخطط الإنمائية والاجتماعية(بعثة إيرفد).

انطلاقاً من إيمانه العميق بضرورة النهوض بالوطن والتعالي عن كلّ الخلافات السياسية والطائفية، كان الرئيس شهاب، يسعى على الدوام إلى تحقيق توازن السلطات، والتوزيع العادل للثروة الوطنية بين جميع

الطبقات والشرائح الاجتماعية في المجتمع اللبناني، لذلك حاول التركيز على إبعاد الإدارة عن السياسة والنفوذ والمحسوبيات، ولتحقيق التنمية الاجتماعية، استعان الرئيس شهاب بعدد من الخبراء والمعاونين وأصحاب الاختصاص من أهل الكفاءة، حيث أوكل إليهم مهمة دراسة شاملة للأوضاع اللبنانية على كافة الأراضي، مع تكليفهم اقتراح الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، تمهيداً للعمل على معالجتها، كما قام بتكليف الأب لوي جوزيف لوبريه، الذي كان سابقاً ضابطاً في البحرية الفرنسية، ثم بعد ذلك مدير معهد البحوث والتأهيل نحو التطور المتناسق والمتكامل (IRFED) كلفه إجراء مسح شامل لجميع القدرات الطبيعية والبشرية والاقتصادية في الدولة اللبنانية، وذلك بعد أن وقعت الحكومة اللبنانية عقد تعاون مع هذا المعهد في العام 1959، واستمر هذا العقد حتى العام 1964 (كفوري، 2012، الصفحات 119-127).

لم تتوان البعثة عن القيام بمهامها، حيث جالت على العديد من القرى والبلدان والمدن اللبنانية، لا سيما تلك النائية والبعيدة، وقدمت تقريراً مفصلاً عن الأوضاع فيها، وقد كشف هذا التقرير هشاشة الوضع الاجتماعية والاقتصادي اللبناني والتفاوت في تقديم الخدمات، حيث اظهر عدّة مناطق كانت شبه محرومة من أي خدمات تتعلق بمرافق الدولة (Misagne, 1992, pp. 33-34).

كان الرئيس فؤاد شهاب يتوقع أن يأتي تقرير البعثة بهذا الشكل، وهو ما استنتج أن هذا المشاكل الاجتماعية والاقتصادية هي نتيجة للنزاعات والصراعات السياسية والطائفية، كذلك كان على علم بتفاوت الخدمات بين المناطق، حيث أن الازدهار والتقدم الذي شهدته مدينة بيروت وعدد من المدن، كان يخفي وراءه فقرًا كبيرًا وتخلّفًا كثيرًا في باقي المناطق البعيدة عن العاصمة، لا سيما البقاع والهمل وعكار، حيث كانت تلك المناطق تفتقر إلى الحد الأدنى لمقومات العيش، كما لم تكن تحوي على بنى تحتية مثل الطرقات والكهرباء، وقد أدرك الرئيس انطلاقًا من ذلك أن غياب التنمية يعزز فكرة الانسلاخ عن الوطن ويضعف فكرة الإنتماء، وقد أكدت بعثة إيرفد على الفجوات الاجتماعية الكبيرة والخطيرة داخل المجتمع اللبناني، وبشكل خاص على مستوى الدخل الفردي (الجسر، فؤاد شهاب ذلك المجهول، 1998، صفحة 52).

واصلت بعثة إيرفد عملها، فاستطاعت إنجاز العديد من المشاريع الإنمائية وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي، و على كافة أراضي الدولة اللبنانية، وكان يهدف الرئيس فؤاد شهاب من خلال دراسات إيرفد أن يضع تصوّرًا للدولة قائمًا على حرية التجارة وتشجيعها، بالإضافة إلى الحرية النقدية وتدعيم المصارف من

أجل النهوض بالوضع الاقتصادي، كذلك كان يهدف إلى السعي لإنشاء حكومات جديدة ذات مهمّات حديثة تهدف إلى ضبط القواعد الاقتصادية ورعاية الاقتصاد الوطني، كما هدّفت الرئيس شهاب إلى الحفاظ على على التجارة وتنشيط الخدمات على كافة أراضي الدولة، فضلاً عن تدعيم الصناعة اللبنانية (الجسر، فؤاد شهاب ذلك المجهول، 1998، صفحة 82).

وبناءً على الدراسات والتحليلات التي أعدتها بعثة إيفرد بدأت الحكومة اللبنانية بإعداد خطة عمل وورشة تنمية تطال المناطق اللبنانية، لا سيما في المناطق النائية وعلى أطراف الدولة كالبقاع والشمال والجنوب، وقد تناولت هذه الخطة شق الطرق واستحداث المواصلات، ووصل البلدات والقرى والمحافظات ببعضها البعض، كما تضمنت هذه الخطة مدّ شبكة كهرباء إلى كل المناطق المظلمة، وبناء المستوصفات والمستشفيات من أجل تأمين الرعاية الصحية، وفي محاولة منها لمحاربة الأمية كانت المدارس حاضرة على جدول أعمال الحكومة (خوري، 1986، الصفحات 25-30).

وعلى الرغم من بعض الأحداث السلبية التي طالت عهد الرئيس، لا سيما الانقلاب الفاشل الذي قام به الحزب السوري القومي الاجتماعي، وذلك بالاشتراك مع ضباط من الجيش اللبناني في 30 كانون الأول 1961م، وقد أحدث هذا الأمر صدمة داخل الأوساط اللبنانية والدولية، لكنّه لم يكن ليؤثر على عمل الرئيس ومهامّه الاصلاحية التي عزم على انائها، وبالتالي لم يؤثر على نهجه في إدارة الحكم والدولة (ناصر، 2008، الصفحات 83-85).

هـ- الاصلاح والتحديث الإداري في عهد الرئيس فؤاد شهاب

استطاع الرئيس فؤاد شهاب أن يثبت دعائم السلم الأهلي اللبناني، كما استطاع ترسيخ الوحدة الوطنية، حسن علاقة الدولة اللبنانية بمحيطها العربي، لذلك بدأ العمل بعد ذلك على تصحيح العمل الإداري وتحسينه وتطويره، وكان الإصلاح الإداري يهدف إلى نقلة نوعية بالعمل، وتغيير في أسس الخدمات العامّة، على قاعدة أنّ ولاء الموظّف يجب أن يكون للوطن وللقانون، وكانت تلك الإصلاحات قد وردت ذات مرة في إحدى الخطب التي ألقاها الرئيس شهاب والتي شرح بالتفصيل كيفية العمل بها (شهاب، 1963، الصفحات 22-23).

وانطلاقاً من إعجابه الدائم بالتجربة الإدارية الفرنسية، حاول الرئيس شهاب استيراد النظم والأسس الإدارية تمهيداً للعمل على تطبيقها في لبنان، وهو منذ أن تولى مهامه الرئاسية بدأ العمل على الإصلاح الإداري، حيث أصدر مرسوماً يحمل رقم 193 في السادس من تشرين الأول عام 1958، ويهدف إلى إنشاء هيئة مركزية للإصلاح الإداري، حيث كانت هذه الهيئة تحت إشراف مجلس الوزراء مباشرة (الجريدة الرسمية، 1958).

كذلك قام الرئيس شهاب بوضع المراسيم المتلاحقة، والتي هدفت جميعها إلى ضبط العمل الإداري وتفعيل تحسينه، من خلال استخدام عدّة وسائل للمراقبة، وتعزيز التفتيشات الإدارية على كافة مرافق القطاع العام، كما قام بإلغاء الوظائف غير الضرورية، وأنشأ مجلس الخدمة المدنية، وقام بتأسيس المعهد الوطني للإدارة العامة، من أجل إعداد الموظفين وتدريبهم قبل الإنطلاق إلى ميادين العمل، وكانت الحكومة في عهد الرئيس شهاب مخولة ومفوضة من أجل إصدار مراسيم تتعلق بالإصلاح الإداري، لذلك فقد صدر عنها حزمة من المراسيم تتعلق بجوانب الحكم والإدارة (فياض، 2011، صفحة 93).

وخلال قيامه بتنظيم العمل الإداري داخل الدولة، لم ينفهم الرئيس شهاب بشكل كبير في تطهير الإدارات العامة من الفاسدين وأصحاب النفوذ السياسي، لكنّه اعتمد طريقة للمواجهة عبر إنشاء هيئات إدارية جديدة، مهمتها مراقبة الإدارة والمؤسسات العامة، كما تسعى إلى تحسين العمل من خلال تقديم بعض الاستشارات العلمية، وقد تمّ اعتبار هذا الأمر ثورة فعلية في مجال الإدارة في لبنان خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب (جريدة النهار، 1959).

و-إنشاء مجلس الخدمة المدنية

تم إنشاء مجلس الخدمة المدنية بموجب المرسوم الاشتراعي رقم 114 تاريخ 12 حزيران 1959، يتبع لمجلس الوزراء وتشمل صلاحيته جميع الإدارات ومرافق الدولة، بالإضافة إلى الموظفين والبلديات، يقوم مهامّ هذا المجلس على تعيين الموظفين وتحديد رواتبهم والتعويضات، ويحقّ له معاقبة الموظفين عبر نقلهم من مكانٍ لآخر أو صرفهم من الخدمة إذا كان الجرم كبيراً، كما تتضمن مهامّ المجلس ترفيع المستوى المسلكي للموظفين، وإعدادهم وتدريبهم (شلق، 1989، صفحة 156).

وعلى أساس الكفاءة العلمية وبعيدًا عن المحسوبيات السياسية والنفوذ، أقام مجلس الخدمة المدنية مباريات التوظيف للإدارات والمؤسسات العامة، وقد اشترك آلاف الموظفين، بعيدًا عن الاستعلاء عن القانون والتسلط السياسي (فياض، 2011، الصفحات 217-218).

وقد ترافق مع كل تلك الإصلاحات الإدارية، عدّة اصلاحات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما بعد أن سطع نجم الحرمان وغياب التنمية في عدد من المناطق اللبنانية، ومن تلك الأعمال إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي، التي قدّمت العديد من الخدمات للأهالي، عن طريق إقامة عدّة مراكز وعيادات طبية للفحص والعلاج ورعاية الأم والطفل، وبعض المراكز التي كانت تقوم بتدريب الأهالي على الصناعات المحليّة، بالإضافة إلى التدريب المهني، وتجهيز عدد من المكتبات العامّة، وملاعب للترفيه والتحفيز على الأنشطة الرياضية، كما تمّ إنشاء النوادي التي تختصّ بالتوجيه والإرشاد، لجهة الاستفادة من الموارد الطبيعية والطاقات البشرية في كلّ منطقة من المناطق اللبنانية (كفوري، 2012، صفحة 117).

بالإضافة إلى تلك الأمور، أقام الرئيس شهاب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو عبارة عن مؤسسة مستقلة تحمل طابعًا اجتماعيًا، ويتضمّن نطاق عمله: ضمان الأمومة والمرض، وضمان العمل والطوارئ المهنية، كذلك نظام التعويضات العائلية، بالإضافة إلى تعويض نهاية الخدمة، وقد استفاد منه جميع الأجراء اللبنانيون الدائمون والموسميون، وكلّ الأجراء الذين يعملون في الدوائر الرسمية والبلديات (كبارة، 1992، الصفحات 114-161).

الخلاصة:

يمكن الاستنتاج من خلال البحث أن الرئيس فؤاد شهاب صحیح قد تمّ انتخابه في المجلس النيابي وحصل على أكثر أصوات النواب لتتويجه في سدة رئاسة الجمهورية، ولكنّ في الوقت عينه قد جاء نتيجة تسوية اقليمية دولية بالاتفاق مع القوى المحلية اللبنانية، لتجنّيب البلاد الصراعات الدموية على غرار ما حصل في ثورة 1958 والتي شهدت على أعمال عنف وقتل وراح نتیجتها عدد كبير من الضحايا اللبنانيين، ولكنّ المفارقة في

الأمر أنّ الرئيس شمعون بقي حتى آخر ساعات ولايته يقوم بمهام رئيس الجمهورية، حتى خلفه في الحكم قائد الجيش اللبناني الرئيس فؤاد شهاب.

اقتضت السياسة الداخلية للرئيس فؤاد شهاب على اتباع منهج مغاير لسلفه مستفيداً من الأحداث التي جرت للعمل على تصحيح الأخطاء وتصويب البوصلة نحو الاستقرار وفرض الأمن، لذلك استطاع أن يرضي جميع الخصوم السياسيين في البلاد من خلال حنكته وإدراكه لحجم التمثيل السياسي والشعبي لهم، ومن خلال إشراكهم في الحكومات التي تشكلت في عهده.

واستطاع الرئيس شهاب فرض الأمن والاستقرار وتدارك كل العوائق السياسية، ثمّ بعد ذلك أفضى إلى تطبيق سلسلة من الإصلاحات والتحديثات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والخدماتية، وقد حقق نتائج مهمة على الصعيد الداخلي وساهمت في خلق أريحية سياسية وشعبية في الداخلي اللبناني، لا سيما وأنه خطى خطوة مهمة في سبيل انماء المناطق النائية والبعيدة عن العاصمة والتي لم يسبقه لها أي من الرئيسين بشارة الخوري وكميل شمعون، وتم ذلك بالرغم من تعرض العهد لشبه نكسة أمنية تمثلت بقيام القوميين في العام 1961 بشبه انقلاب عسكري لنزع الحكم من يد الرئيس شهاب، لكن الانقلاب لم يُكْتَبْ له النجاح.

التوصيات:

توصي هذه الدراسة باعتماد الدراسات التحليلية المحايدة لا سيما في الحقبات التاريخية التي شهدت منعطفات خطيرة في الساحة اللبنانية، كما يُنصح باعتماد المراجع المحايدة من أجل تقديم مادة علمية، هذا على الصعيد العلمي، أمّا على الصعيد العملي، فيُستحسن من أصحاب الشأن في الدولة وممن هم في مراكز صنع القرار الاستفادة من التجارب التاريخية لا سيما في عمليات الإصلاح ومحاولة تطبيقها على أرض الواقع خاصة السياسات الانمائية والتوازن المناطقية من أجل النهوض بالدولة في جميع مرافقها.

الوثائق المنشورة

الجريدة الرسمية العدد 18. (27 نيسان، 1960).

الجريدة الرسمية. (10 كانون أول، 1958). مجلد 250.

الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية. (1 10، 1958). العدد 40.

محاضر مجلس النواب. (31 تموز، 1958). الدور التشريعي التاسع.

محاضر مجلس النواب، 1958. أيلول 23. (الدور التشريعي التاسع).

محاضر مجلس النواب. (17 10، 1958). العقد التشريعي التاسع.

المصادر والمراجع

باسم الجسر. (1988). *فؤاد شهاب ذلك المجهول*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

باسم الجسر. (1998). *فؤاد شهاب ذلك المجهول*. بيروت: مؤسسة فؤاد شهاب.

توفيق كفوري. (2012). *الشهابية، مدرسة حدثت رؤوية*. بيروت: مطبعة رعيدي.

تيودور هانف. (1993). *لبنان تعيش في زمن الحرب، من انهيار دولة إلى انبعاث أمة*. (صليبيا موريس، المترجمون)

باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي.

صلاح عبوشي. (بلا تاريخ نشر). *تاريخ لبنان من خلال 10 رؤساء حكومات*. بيروت: دار العلم للملايين.

فؤاد شهاب. (1963). *مجموعة خطب، خطاب تشرين الثاني 1963*.

غندور. (1992). *النظم الانتخابية، دراسة مقارنة لأهم القوانين الانتخابية في العالم*. المركز الوطني للمعلومات والدراسات.

محمد الدوداني. (بلا تاريخ نشر). *الصراع المصري العراقي في لبنان 1957-1958*. مصر: كلية الآداب، جامعة دمياط.

ندى حسن فياض. (2011). *الدولة المدنية، تجربة فؤاد شهاب في لبنان*. بيروت: منتدى المعارف.

نزيه كباره. (1992). *المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة*. دون مكان النشر: المؤسسة الحديثة للكتاب،

ط2.

نقولا ناصيف. (2008). *جمهورية فؤاد شهاب*. بيروت: دار النهار للنشر.

واكيم بو لحود. (1966). *فؤاد شهاب القائد والرئيس*. حريصا: دون دار نشر.

يوسف سالم. دون تاريخ النشر. (50 سنة مع الناس). بيروت: دار النهار للنشر.

يوسف خوري. (1986) *البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشتها*. بيروت: مؤسسة الدراسات اللبنانية.

المراجع الأجنبية

Mlsagne, s. (1992). *le chehabisme sous la presidence fouad chhab, memoire de la maitrise d histoire*. paris.

الصحف

النهار , 24, 1958) .

مقال لجبران حايك تحت عنوان (ثورة فعلية في الإدارة). جريدة النهار 1958

جريدة العمل. (15 تشرين الأول, 1958).

المراجع الإلكترونية

<https://www.presidency.gov.lb/>. (n.d.).